على نتائج الدورة الثامنة عشرة. وأكد القذافي للوفد الفلسطيني، وقوف الجماهيرية الى جانب نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد، بالوسائل والامكانات المتوفرة، والترحيب الايجابي بنتائج أعمال دورة الجزائر الوحدوية (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٨٧).

الغاء «اتفاقية القاهرة»

أصدر مجلس النواب اللبناني، بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٧، قراراً بالغاء «اتفاقية القاهرة»، الموقعة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، مع كل ملحقاتها، وبشكل خاص «اتفاقية ملكارت» الموقعة في سنة ١٩٧٣.

وتأتي خطوة الالغاء هذه، بمثابة استجابة للتطورات العسكرية والأمنية التي سبق ان ترافقت مع الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني في آذار (مارس) ١٩٧٨، ومن ثم انسحاب القوات الاسرائيلية بعدما اقامت دويلة بقيادة سعد حداد، وذلك في منطقة الشريط الحدودي، الذي تجيز «اتفاقية القاهرة» تواجد القوات الفلسطينية فيه. وقد خلقت هذه التطورات، في حينه، خرقاً واضحاً للاتفاقية من الناحية العملية، واخلالاً بارزاً في صيغتها الجغرافية، اضافة الى نجاح القوات الاسرائيلية في احتلال الأراضي اللبنانية الجنوبية وحصار بيروت في صيف العام ١٩٨٢، ومن ثم التوصل الى صيغة رسمية لبنانية ـ فلسطينية، برعاية أميركية، بسحب القوات الفلسطينية من بيروت، مما شكل تجاوزاً عسكرياً من الناحية العملية لـ «اتفاقية القاهرة».

على ارضية ذلك، يعتبر قرار الالغاء، مع أخذ توقيته في الاعتبار، ذا مدلولات سياسية اكثر منها عسكرية، تأتي في مقدمها محاولة اسقاط شرعية م.ت.ف. في الاشراف على أمن المخيمات، وهو ما نصت عليه الاتفاقية؛ وكذلك محاولة اسقاط الدور السياسي للمنظمة في لبنان بشكل عام. وهذا يطرح، استطراداً، وبشكل مباشر، سؤالاً جدياً حول الجهة التي سوف تكفل أمن المخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، وتشرف على مختلف الشؤون الحياتية للشعب الفلسطيني. وترجح مصادر مطلعة ان يكون الالغاء مقدمة لتمدد الدور السوري في لبنان، وصولاً الى صيدا، باعتبار ان القوات السورية في «مهمة رسمية مساندة للقوى الشرعية اللبنانية» (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٥/١٩٨٧).

من جهة أخرى، ان توقيت قرار الالغاء جاء بعد فشل حركة «أمل» في حربها ضد المخيمات الفلسطينية واخفاقها في سحب السلاح الفلسطيني، وكذلك على اثر الدخول العسكري السوري الى بيروت الغربية، مما يعطي مؤشرات واضحة حول احتمال التدخل السوري المباشر في الحرب ضد المخيمات الفلسطينية، ومحاولة نزع السلاح الفلسطيني، بعد ما قام مجلس النواب اللبناني بسحب الغطاء الشرعي عن التواجد المسلح الفلسطيني.

وربطت مصادر سياسية مطلعة بين خطوة مجلس النواب اللبناني هذه وبين تعثر جهود المصالحة بين سوريا و م.ت.ف. ومحاولة النظام السوري الضغط على المنظمة عبر الوجود الفلسطيني في لبنان. ولعل ما يجعل الامر أكثر دقة وحساسية هو ان الالغاء جاء في ظل التحضيرات لعقد مؤتمر قمة عربي، مما سوف يسهم في فتح الباب واسعاً امام المشاركين في القمة لمناقشة الوجود الفلسطيني في لبنان.

وفي أول تعليق رسمي فلسطيني على القرار اللبناني، أكد عرفات، في نواكشوط، بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٧، ان قرار مجلس النواب اللبناني بالغاء «اتفاقية القاهرة» هو قرار غير قانوني، وانه مُتخذ في ظل غياب حكومة لبنانية، ذلك ان حكومة كرامي مستقيلة. واضاف عرفات ان الاتفاق الفلسطيني ـ اللبناني، الموقع في سنة ١٩٦٩، في القاهرة، كان حظي بتصديق جميع قرارات مؤتمرات القمة العربية «وبالتالي أصبح قراراً عربياً» (**المصدر نفسه**، ٢٥/٥/١٩٨٧).

واعتبر ناطق بلسان المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية قرار الالغاء رضوخاً للاملاءات العدوانية لاسرائيل، وانه، على الرغم من الدلالات والنوايا السياسية الخطرة التي يعبر عنها، لن يؤثر في شرعية الوجود الفلسطيني، والحقوق المدنية والاجتماعية (**الحرية**، ٢١/٥/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، أعلنت الجبهة الشعبية